ورقة بحثية | ديسمبر 2021

نساء جنوب اليمن:

تحديات وصعوبات التمكين

فريدة أحمد

SOUTH 24 | مركز سوث24 للأخبار والدراسات

قائمة المحتويات

الملخّص التنفيذي	2
المقدمة	5
أولاً: لمحة عن تاريخ المرأة في جنوب اليمن	6
• بعد الوحدة اليمنية (1990)	9
• بعد حرب 1994	11
• الحراك الجنوبي وثورة التغيير اليمنية (2007- 2011)	12
ثانياً: و اقع المرأة الجنوبية أثناء الحرب منذ 2014	14
• انتهاكات تعرضت لها المرأة الجنوبية	15
• مشاركة المرأة على مستوى المجتمع المدني والسياسي	16
ثالثاً: تحديات التمكين وصعوباته	19
• بين الصعوبات وتحديات التمكين (لقاءات) لنساء جنوبيات	20
الخاتمة	24
النتائج	25
التوصيات	25
قائمة المراجع	27
ملحق	30

الملخص التنفيذي:

نالت قضية تمكين المرأة على مختلف الأصعدة اهتماماً دولياً كبيراً الآونة الأخيرة، غير أن وضع النساء في اليمن بشكل عام كان استثنائياً بصورة سلبية. ومن خلال السرد التاريخي للتغيرات السياسية والمراحل المختلفة التي مرت بها وعايشتها المرأة في جنوب اليمن على وجه التحديد، يتبين مدى التراجع والانخفاض في نسبة مشاركتها وتمثيلها في مراكز صنع القرار.

تستكشف هذه الورقة البحثية أثر التغيرات السياسية على المرأة الجنوبية، وتركز على الصعوبات والتحديات التي تواجهها في مسألة التمكين، استنادا على عدد من المقابلات التي أجرتها الباحثة مع نساء جنوبيات من مختلف المحافظات في جنوب اليمن.

وخلصت الورقة إلى جُملة من **التوصيات**:

- أهمية الضغط على أطراف النزاع والمبعوث الأممي إلى اليمن "هانز غروندبرغ"، بأن يتم إشراك النساء ودعم تمثيلهن في مفاوضات الحل الشامل للسلام لليمن، بما في ذلك النساء الجنوبيات وبشكل مُناصف يوازي نظيراتهن من النساء في شمال اليمن.

- أهمية الضغط على النساء الجنوبيات المتواجدات في مراكز صنع القرار راهناً، بأن يكون لديهن المسؤولية في التأثير على الدفع بمشاركة النساء وتعزيز حضورهن، حتى يكون لهن أولوية في المرحلة السياسية المقبلة.

- تسخير الإعلام الجنوبي بأن يلعب دور تنويري من خلال توظيف الرسالة الإعلامية في توعية المجتمع، بما يساهم في تغيير الأنماط السائدة عن النساء واقتصارها على أدوار معينة فقط.

- التأكيد على توعية جميع شرائح المجتمع في جنوب اليمن، بأن الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب النساء عن الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- مساندة الجهات الإقليمية والدولية للمنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية الجنوبية المهتمة بعمل أبحاث حول مشاركة المرأة وتمكينها على مختلف الأصعدة، وتأثير هذا الدعم على عملية صنع القرار والبيئة التي تتم فيها هذه العملية.

- تأسيس قاعدة بيانات عن وضعية المرأة في أجهزة صنع القرار المختلفة في جنوب اليمن، من أجل دعم حضورها بشكل أوسع.

- من المهم تحضير جيل من النساء الجنوبيات القادرات على التأثير والحضور، بحيث يستطعن تحقيق إنجازات وفتح قنوات اتصال مع خبرات محلية وخارجية تدعم حقوقهن ومطالبهن.

- يجب ألا تحصر المرأة الجنوبية نفسها في قضاياها فقط، بل تبدأ المشاركة في قضايا أخرى متنوعة تفتح لها آفاق أوسع للتمكين والمشاركة.

- دراسة وضع النساء ونشاطهن وفعاليتهن وفق احتياجات المناطق، ومحاولة استيعاب النساء من مناطق مختلفة في إطار المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية وغيرها، بمعنى عدم التركيز على محافظات بعينها على حساب تهميش محافظات أخرى.

- إن تمكين المرأة الجنوبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يضمن تمثيل مطالبها ومطالب المهمشين الآخرين في مجتمعها المحلي، ويجعل عملية صنع القرار أكثر تجاوباً مع احتياجاتها واحتياجاتهم بالمثل.

شكروتقدير

يتقدّم مركز سوث24 للأخبار والدراسات لكل النساء الجنوبيات المشاركات في دعم هذه الورقة، بالشكر والامتنان على تعاونهن ومساهماتهن الغنية، من خلال سلسلة مقابلات أجرتها معهن الباحثة خلال شهر نوفمبر 2021. كما لا يتحملن النساء المشاركات المسؤولية عن الآراء الواردة في الورقة، جميع الآراء تعبّر عن رأي الباحثة.

المقدمة:

خاضت المرأة اليمنية بشكل عام معركة طويلة وممتدة في مجتمعاتها المحلية، من أجل تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبعد أن بدأت بالتكتل والتشكل الذي يسير وفق جملة من الأفكار الواضحة والمطالبات بحقوق إشراكها في أدوار صناعة القرار على مختلف الأصعدة، تبدّت لها تحديات وصعوبات مناهضة لتمكينها. الأمر الذي جعلها تتقدم بخطوات أكثر إصراراً.

معاناة المرأة اليمنية واحدة سواءَ في الشمال أو الجنوب، وازدادت أكثر بعد اندلاع الحرب الأخيرة منذ 2014، غير أنّ تسليط الضوء على المرأة الجنوبية، جاء نتيجة النقص في الأوراق البحثية المتعلقة بتاريخها وحاضرها، وهذا القصور في إيصال رسالتها، جعل من المهم بأن يتم التركيز عليها ومنحها حيّز في قراءات المهتمين بشأنها.

فالتاريخ اليمني معظمه كتبه رجال عن حياتهم وأعمالهم في مختلف المجالات، في السياسة والحرب والاقتصاد وغيره، وفي حالات قليلة إن تمّ الإشارة للنساء؛ عادةً ما يتم تصويرهن فيه بأدوار نمطية تقلل من شأنهن وتعمل على تهميش أدوارهن أحياناً. وأي قارئ بالتأكيد يتأثر ويصدر أحكام بناءً على أفكار ما كتبه وفعله السابقون. بالمقابل، الكتابات أو الرؤى التي تَصدُر من نساء تختلف اختلافاً حيوياً في أسلوبها وسياقها وهي تعبّر عن وعيها الذاتي بما تلامسه وتعانيه على الصعيد الشخصي. وربما تكون قدرتها على إيصال الفكرة أكثر تأثيراً من الرجل، لهذا كان أحد أسباب اختياري للكتابة عن المرأة الجنوبية تحديداً، هو تسليط الضوء عليها وعلى ماضيها وحاضرها وآراءها، وإظهار وجهة نظرها المختلفة عن الرجل في أحايين كثيرة، من خلال سرد وقائعها وتحليلاتها، خاصة وأنها قضية غير محسوسة بالنسبة له كما هي بالنسبة لها.

وقد اعتمدت في اختياري لهذا الموضوع، على مقاربة تاريخية وصفية تحليلية، رسمت المراحل التي مرت بها النساء في جنوب اليمن خلال ثلاث فترات زمنية مختلفة من التاريخ، وهي مراحل أثّرت عليها بشكل مباشر وغيّرت من واقعها الكثير. تناولتُ في الجزء الأول من الورقة؛ لمحة عن تاريخ المرأة في جنوب اليمن إبان الاستعمار البريطاني، وما تلا ذلك من مرحلة لنهوض دور المرأة في إطار الدولة الاشتراكية الناشئة بعد عام 1967، ثم بعد ذلك ما حل عليها من نكسة وما تبعها من آثار بعد الوحدة اليمنية عام 1990. وتناولت في الجزء الثاني، واقع المرأة الجنوبية بعد حرب 2014 وما تعرضت له من انتهاكات، ومدى المستوى المجتمعي والسياسي الذي شاركت في إطاره. أما الجزء الثالث والأخير من الورقة، استندتُ فيه على عدد من المقابلات مع نساء جنوبيات من مختلف محافظات الجنوب، واجهن بعض التحديات والصعوبات في مسألة التمكين، فضلاً عن دور البعض منهن بقيام مبادرات فردية نجحت في مجتمعاتهن المحلية من أجل تعزيز السلام، رغم استمرار إقصاء أدوارهن كنساء مؤثرات.

أولاً: لمحة عن تاريخ المرأة في جنوب اليمن

لعبت المرأة الجنوبية أدواراً بارزة قبل ثورة 14 أكتوبر عام 1963، وناضلت إلى جانب أخيها الرجل في أكثر من جبهة؛ من خلال نقلها للمؤن والذخائر وإيصالها إلى الثوار، كما ساهمت في تأمين خطوط الإمداد وإخفاء الثوار في المدن والقرى أثناء مداهمات الجيش البريطاني بعد كل عملية ينفذها الثوار. ولم تكن تضحية النساء الجنوبيات تقتصر على مشاركة الرجال في الجبهات على المستوى الإغاثي، بل إن هناك من قدمن حياتهن في سبيل تحرير وطنهن من الاستعمار البريطاني. على سبيل المثال: اعتبرت دُعرة سعيد ثابت، من أوائل الفدائيات اللائي خضن معارك كثيرة ضد الاستعمار منذ انتفاضات القبائل عام 1956 وعام 1957. ودعرة هي عضو قيادة جيش التحرير في منطقة ردفان، وبالإضافة لاشتراكها في معارك كثيرة ضد الاستعمار في الجنوب، فهي شاركت قبل ذلك في معارك في محافظات شمالية ضد الإمامة في حجة وخولان وبلاد بني حشيش[1].

صورة 1: نساء من جنوب اليمن يتدربن على أسلحة رشاشة (الصور: almadaniyamag.com، بواسطة الصحفي حسن قاسم)

لم تكن ثورة ضد الإنجليز فقط بالنسبة للنساء الجنوبيات، بل كانت ثورة ضد الجهل والتقاليد البالية التي حرمتهن من التعليم والفرص والعمل والفكر. فقد كانت ثورة 14 أكتوبر وما تلاها نقطة تحوّل كبيرة في تاريخ المرأة الجنوبية، ليظهر من بعد الثورة إلى جانب من كن قبلها، نساء رائدات في مختلف مجالات الحياة في الجنوب، أمثال "رضية إحسان" الناشطة السياسية والحقوقية، و"سعيدة أحمد يحيى"، التي أدارت العديد

[1] دعرة سعيد بطلة الثورتين، المنتصف، 14 أكتوبر 2020، https://www.khlaasa.net/news637376.html

من المدارس في عدن، و"حميده زكريا" أول قاضية تلتحق بالسلك القضائي في الجزيرة العربية، و"نور حيدر" المدرّسة التي تخرّج على أيديها العديد من الكوادر النسائية، و"فوزية محمد جعفر" التي التحقت بتنظيم الجبهة القومية عام 1964 وقادت العمل السري في الجبهة، و"عائدة علي سعيد" رئيسة اتحاد نساء اليمن، و"نجوى مكاوي"، التي اعتبرت أول فتاة من عدن تنتهج العمل الفدائي الميداني إبان فترة الاستعمار البريطاني[2]، و "رضية شمشير" إحدى رائدات الحركة النسائية في جنوب اليمن.

كانت بصمات النساء الجنوبيات الرائدات مؤثرة على بنات جيلهن، فهن إما شاركن بشكل فاعل في النقابات العمالية وقيادة العمل الطلابي، أو انخرطن في العمل السري لمقاومة الاستعمار، أو شاركن بشكل مباشر في المعارك المسلحة، أو خرجن في تظاهرات ضد الاستعمار واستشهد البعض منهن فيها، مثل لطيفة علي شوذري، التي استشهدت برصاص قناص بريطاني أثناء ما كانت تسير في مقدمة مظاهرة سلمية معظمها من النساء في مدينة كريتر عام 1965[3].

صورة 2: الصحفية ماهية نجيب مؤسسة صحيفة "فتاة شمسان" النسائية الصادرة في 1 يناير 1960 في عدن (المصدر: تويتر muthanw@)

وقد أسهم ظهور الصحف الأهلية في عدن في زرع بذرة الوعي السياسي، وقد كانت صحيفة "فتاة الجزيرة" التي تأسست في 1 يناير/ كانون الثاني 1940، أول صحيفة أهلية، وترأّس تحريرها، محمد علي لقمان، وكانت الصحيفة تنشر أخباراً عن الحراك النسائي وأنشطة جمعية المرأة العدنية التي تترأسها "رقية لقمان"[4]. كما أصدرت ماهية محمد عمر جرجرة، الشهيرة باسم "ماهية نجيب" والقيادية في جمعية المرأة العدنية أول مجلة

[2] مقتطفات من المعرض التوثيقي الأول الذي أقامه التكتل النسوي الجنوبي في عدن 2021، وشاركه التكتل في ألمانيا للتعريف عن دور النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية في جنوب اليمن.

[3] المرأة اليمنية.. وملحمة الانتصار في حرب التحرير لتحقيق الاستقلال، رجاء عاطف – زهور السعيدي، صحيفة الثورة، 14 أكتوبر 2017، http://althawrah.ye/archives/497050

[4] فتيات عدن في مواجهة الاستعمار، خيوط، 14 اكتوبر 2020، https://www.khuyut.com/blog/aden-girls-occupation

نسائية في شبه الجزيرة العربية. وحملت هذه المجلة اسم "فتاة شمسان". وكانت المجلة تهتم بالقضايا العامة وقضايا المرأة، ومن بينها أخبار المجتمع النسائي. وشملت حقوق المرأة، التي طالبت بها المجلة، الحقَّ في التعليم، والعمل، وحقها في اختيار شريك حياتها[5].

بعد انسحاب الحكم الاستعماري البريطاني من الجنوب أو ما يعرف حينذاك باسم "اتحاد الجنوب العربي" عام 1967، أصبحت حقوق المرأة إحدى أولويات أجندة الدولة الاشتراكية المستقلة حديثًا. كانت سياسة تحرير المرأة كما أطلق عليها رسميًا، نتيجة للسياسات "التقدمية" والمعادية للإمبريالية لجبهة التحرير الوطني. وتماشيًا مع هذه السياسة، تمت دعوة النساء للمشاركة في الحياة العامة، في التعليم والتوظيف والشؤون السياسية والعسكرية "جنبًا إلى جنب مع أشقائهن"، كما جاء في الخطاب الرسمي[6]، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية أو العرقية أو العمر أو الحالة المدنية، للالتحاق بالتعليم والانضمام إلى سوق العمل، وكذلك في محاولات القضاء على المواقف المعادية للمرأة في المجال العام. وتمت صياغة قانون الأسرة بعد فترة وجيزة من الاستقلال (القانون رقم 1 لعام 1974)[7]. إذ ساهم صدور قانون الأسرة في تعميق علاقات الاحترام والتكافؤ بين المرأة والرجل في تحمل أعباء الحياة الأسرية.

وعلى عكس ما كان قائم في شمال اليمن حينذاك فيما كان يعرف بـ "الجمهورية العربية اليمنية"، فقد كان قانون الأسرة رقم 3 لسنة 1978[8]، أكثر تحفظاً في تنظيم الأسرة وأكثر تأثّراً بالأعراف والعادات القبلية التي تقيد حركة المرأة، مقارنة بما كان في جنوب اليمن من حرية للحركة والعمل والفرص. فضلاً عن توقيع اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) على اتفاقية "السيداو" للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي لم يكن شمال اليمن موقعاً عليها وألزم بها بعد الوحدة اليمنية نتيجة انتقال التزام الأطراف الموقعة عليها للدولة الجديدة (الجمهورية اليمنية). وفيما يتعلق بالتحفظات على اتفاقية "السيداو"، لم يكن لليمن الجنوبي تحفظات عليها سوى في الفقرة 1 من المادة 29، المتعلقة بتسوية النزاعات[9]، وهو تحفظ طفيف مقارنة بتحفظات الدول العربية الأخرى التي تناقضت بعض فقراتها مع الشريعة الإسلامية، إذ لم يكن لدى اليمن الجنوبي اعتراض بهذا الشأن، وهو ما يعني أن القانون الجنوبي منح المرأة حقوقًا كثيرة.

[5] نفس المصدر السابق.

[6] Susanne Dahlgren، Revisiting the Issue of Women's Rights in Southern Yemen https://journals.openedition.org/cy/2039

[7] Same source.

[8] Same source

[9] التحفظات على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، 2 نوفمبر 2004، https://www.amnesty.org/ar/wp-content/uploads/sites/9/2021/06/ior510092004ar.pdf

صورة 3: نساء ضمن واحدت جيش دولة اليمن الجنوبي السابقة، (الصور: almadaniyamag.com، بواسطة الصحفي حسن قاسم)

وفي بداية عام 1970، أصبحت المرأة الجنوبية أول نائب وزير، وأول عميد كلية اقتصاد، وأول مذيعة تلفزيون، وأول مذيعة إذاعة، وأول جامعة على مستوى الجزيرة العربية تتقلد فيها امرأة منصب عمادة كلية، وأول امرأة تصبح كابتن طائرة مدنية[10]، وأول امرأة تقود السيارة في شبه الجزيرة العربية. كما كانت عدن أول مدينة عربية تحتضن أول تشكيل حركة نسائية في شبة الجزيرة العربية[11]. وجلّها تقريباً مراكز لم تتبوَّأها نساء في شبه الجزيرة العربية آنذاك.

- **بعد الوحدة اليمنية (1990):**

في عام 1990، بعد توقيع الوحدة اليمنية بعامين، تم إلغاء قانون الأسرة لعام 1974 في اليمن الجنوبي، وقانون الأسرة لعام 1978 في اليمن الشمالي، وصدر قانون جديد للأحوال الشخصية بتشريع أكثر تحفظاً وبمرسوم رئاسي. ولم يكن خبراً مرحباً به من قبل كثير من الجنوبيين، وعلى وجه التحديد نساء الجنوب، اللواتي خضن معركة طويلة مع الحرية وحصلن على حقوق وفرص كثيرة في الحياة العامة. وفي ذلك تقول أفراح ناصر، ناشطة حقوقية يمنية: "عندما اتحدت دولتا اليمن سنة 1990، حدث إصلاح في قانون الأسرة اعتُبر خطوة متقدمة بالنسبة للنساء الشماليات، وانتكاسةً للنساء الجنوبيات. ذلك أن الجنوب كان قد استحدث مسبقاً حقوقاً للمرأة أكثر تقدمية من الشمال، مثل المساواة أمام القانون فيما يخص شؤون الأسرة "[12].

علاوة على ذلك، فإن علاقات المملكة العربية السعودية مع الرئيس "علي صالح" آنذاك، وهي أكبر دولة مانحة لليمن، دفعت الرئيس للتغاضي عن الفكر الوهابي السني المتشدد الذي تم تصديره من السعودية إبان ما عُرف بالصحوة الإسلامية، خاصة بعد عودة "الأفغان العرب" من أفغانستان، والذين كان معظمهم ينتمي لتنظيم القاعدة، وحزب الإصلاح اليمني المنتمي أيديولوجياً للإخوان المسلمين. وعلى إثر التوظيف الديني

[10] مشاهد مصورة للمرأة في الجنوب قبل تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990، https://www.youtube.com/watch?v=7sk4J1WX5sI&t=9s

[11] حقوق المرأة الجنوبية قبل الوحدة اليمنية، نبيهة صالح، الاتحاد العام لنساء مصر، 23 يناير 2017.

[12] الاستفادة القصوى من الحيز المتاح، أفراح ناصر، معهد جوته الألماني، https://www.goethe.de/prj/ruy/ar/fra/21549306.html

المتطرف، انتشر أشكال الزي المحافظ في أرجاء الشرق الأوسط كله وليس في اليمن وحده خلال العقود القليلة الماضية[13]. هذه التغييرات سببت نوعاً من الإحباط لكثير من النساء الجنوبيات؛ وعلى وجه الخصوص نساء عدن الذين كنّ أكثر انفتاحاً من غيرهن في بقية المناطق الأخرى قبل الوحدة. وخلافا لبقية الدول في شبه الجزيرة العربية فرض اليمن الجنوبي الاشتراكي السابق؛ الكثير من الإصلاحات بالنسبة للمرأة ومكّنها في كثير من المجالات. وذهبت الفتيات لمدارس مختلطة وجرى تشجيع النساء على العمل وترك غطاء الرأس وحظر تعدد الزوجات[14]

صورة 4: نساء في عدن خلال فعالية فنية (الصورة: almadaniyamag.com، بواسطة الصحفي حسن قاسم)

أما على صعيد التجربة السياسية للمرأة بعد الوحدة اليمنية، فقد أظهرت الانتخابات النيابية الأولى التي أُقيمت عام 1993، والتي شاركت فيها النساء المسجلات في جداول الناخبين بحدود 15%، مدى ضعف قدرة الأحزاب على الدفع بالنساء للمشاركة السياسية، والاعتماد على المشاركة الذكورية بشكل واضح، رغم أن عدد الأحزاب التي شاركت في تلك الانتخابات كان (22) حزباً. وكان نصيب المرأة في الترشيح (24) امرأة مستقلة، و (18) امرأة حزبية، وقد فازت امرأة مستقلة وامرأة حزبية في الانتخابات، وهو ما يساوي 0،66% من قوام

[13] نساء عدن يتحسرن على حريات ضاعت مع الوحدة، رويترز، 23 يناير 2010، https://www.reuters.com/article/oegtp-yemen-women-ah1-idARACAE60M03W20100123

[14] رويترز، المصدر السابق نفسه.

البرلمان اليمني، وهو مؤشر لعدم جدية الأحزاب بعد الوحدة اليمنية بتفعيل مشاركة المرأة مع بداية التجربة الديمقراطية[15].

الملفت للنظر في هذا الشأن، أنّ نسبة مشاركة النساء انخفضت بعد حرب 1994، على سبيل المثال: في الانتخابات النيابية الثانية بعد الوحدة عام 1997، انخفض عدد المرشحات إلى (17) امرأة بعد أن كان عددهن في انتخابات 1993 (42) مرشحة، وهو تراجع ملحوظ لنسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. أمّا في انتخابات 2003، لم تُنتخب سوى امرأة واحدة في مجلس النواب، وهو ما يمثل نسبة 0،33%[16]، وتلك النتيجة مثّلت نكسة وشاهداً سلبياً على الرؤية الحزبية للمشاركة النسوية والطريقة القاصرة التي تدفع بالنساء كناخبات فقط، وترفضهن كمرشحات منتخبات، هذا الأمر اندرج بالمثل على انتخابات المجالس المحلية والانتخابات الرئاسية.

- **بعد حرب 1994:**

تعرضت المرأة الجنوبية بعد حرب صيف 1994 للظلم والتهميش، إذ تم استبعادها وإقصائها من أغلب الوظائف الحكومية أسوةً بالرجال في جنوب اليمن، وتمت محاربتها بحجة الدين والعادات والتقاليد على خلاف ما كانت تتمتع به قبل الوحدة من حرية في كافة حقوقها السياسية والاجتماعية والمدنية. كما أحيلت للتقاعد القسري من العديد من الوظائف الإدارية والمصانع وغيرها من مؤسسات الدولة في الجنوب التي كانت توفر مساحة آمنة لعمل المرأة، وتحمي خصوصيتها وفقاً لأنظمة قانون العمل الجنوبي.

غير ذلك، قُيّدت حرية المرأة وحركتها في الجنوب، خاصة في العاصمة عدن، حيث أصبحت المرأة العدنية التي كانت مثال في الأناقة وحرية الملبس بفضل الحرية التي كانت تتمتع بها، أصبحت مجبرة بارتداء زي أسود "عباءة"[17]، وتعرضت في بعض المناطق للتهديد بحرق وجهها إذا لم ترتدي "النقاب"[18] في الجامعة. على سبيل المثال: قام أعضاء من حزب الإصلاح اليمني، وهو -تيار ديني متشدد- شارك الرئيس "صالح" اجتياح الجنوب في 1994، قام بنشر دعاية تهديدية في مديرية "دار سعد" في العاصمة عدن، أنه في حال تم مشاهدة أي امرأة في الجامعة أو أي مكان بدون ارتداءها نقاباً يغطي وجهها، سيتم رش وجهها بمادة الأسيد الحارقة (acid)[19].

[15] المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، معد يكرب الهمداني، الدار المحمدية الهمدانية، ط2، ص74، 2010.

[16] المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، مصدر سابق.

[17] عباءة: هي رداء أسود ترتديه المرأة في بعض مناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبالأخص في دول شبه الجزيرة العربية فوق الملابس العادية عند الخروج.

[18] النقاب: غطاء أسود يوضع على الوجه كاملاً، ولا يظهر منه سوى العينين.

[19] حقوق المرأة الجنوبية قبل الوحدة، مصدر سابق.

لم تكن التطورات السياسية خلال التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين مواتية للمرأة الجنوبية. وقد أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية إلى شلل معظم الأنشطة النسائية في الجنوب، وأغلقت المحافل المحلية التي كانت نشطة في السابق في جميع المحافظات الرئيسية، بالإضافة إلى أن اتحاد نساء اليمن الذي تم دمجه بعد الوحدة اليمنية عام 1990، وضم إليه ناشطات من مختلف الأحزاب السياسية، أصبح منقسماً على ذاته داخلياً، وواجه عدة مشاكل في تقديم جبهة مشتركة ضد مشروع قانون الأحوال الشخصية لعام 1992[20]، وهو القانون الذي تم اعتماده بعد الوحدة اليمنية بعامين، بعد أن كان في اليمن الجنوبي تحت مسمى "قانون الأسرة". إذ اعتبرت نساء جنوبيات أن الأخير كان منصفاً للنساء في اليمن الجنوبي.

وفي إطار ذلك، حاول أعضاء من حزب الإصلاح اليمني في مجلس النواب، إدخال بعض الأحكام الجديدة المتعلقة ببيت الطاعة في قانون (الأحوال الشخصية) في التسعينات، ليكون مناسباً لأيديولوجيتهم المتشددة. حيث تضمنت صياغة مبدأ الطاعة أحكاماً تسمح للزوج بإرسال الشرطة لإعادة الزوجة التي لجأت إلى منزل والدها بعد خلاف بين الزوجين. وناقشت مجموعة من نشطاء حقوق المرأة في عدن وصنعاء الاقتراح وصاغته كشكل من أشكال العنف ضد المرأة، وأقيمت حملة وطنية بشأنه، وتم إبلاغ سفارات الدول المانحة في صنعاء بمثل هذه الأحكام. وبالنسبة للرئيس صالح، أتاح له الأمر فرصة لطالما سعى إليها للظهور كمدافع عن حقوق المرأة، وهو خط لم يكن في ظروف أخرى حريصاً على اتباعه عند محاولته تحقيق التوازن بين موقفه وبين مواقف الأطراف الأخرى. لذلك قرر عدم التوقيع على القانون المقترح. وكان ينظر إلى ذلك بشكل إيجابي بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان والنساء في جميع أنحاء البلاد[21].

- **الحراك الجنوبي وثورة التغيير اليمنية (2007- 2011):**

بدأ الحراك الجنوبي السلمي بمطالب حقوقية تمثلت بإعادة العسكريين الجنوبيين إلى وظائفهم وصرف مخصصاتهم بعد أن تمت إحالتهم إلى التقاعد الإجباري بعد حرب 1994، كما طالب الجنوبيون من رجال ونساء بإيجاد فرص عمل للعاطلين منهم عن العمل، بعد أن تم تدمير معظم المؤسسات الحكومية والعسكرية بعد الحرب في الجنوب. بيد أنّ نظام صالح واجه تلك المطالب بالعنف والرصاص الحي والاعتقالات، وقُمعت المظاهرات السلمية من قبل الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى توسع الحركة السلمية في 2007 وما تلاه في مختلف مناطق الجنوب، وأكسبها تأييداً شعبياً كبيراً.

وكان للمرأة حضوراً بارزاً وقوياً في مسيرة الحراك السلمي في عدن وحضرموت وأبين والمهرة ولحج وشبوة والضالع، إذ كانت تشارك في التظاهرات السلمية والندوات وتنظّم المهرجانات وتُلقي الخطابات على المنصات

[20] قانون الأحوال الشخصية في اليمن لعام 1992، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11351

[21] Revisiting the Issue of Women's Rights in Southern Yemen، same source.

من أجل دعم المسيرة السلمية وتشجيع نظيراتها من النساء الجنوبيات للمشاركة. وكن يواجهن الرصاص الحي والغازات السامة[22]، وبعضهن يسقطن شهيدات حتى وهن في بيوتهن بدون ذنب أو إعلان عن موقف سياسي، كما حدث للشهيدة "فيروز" التي سقطت في منزلها بجوار طفلتها ذات الأربعين يوماً، بعد أن اقتحمت قوات الأمن المركزي معززة بعشرات الأطقم والمصفحات؛ المنزل المجاور لمنزل الشهيدة[23].

ولم تتوقف الانتهاكات والجرائم بحق الجنوبيين من رجال ونساء حتى بعد رحيل نظام "صالح"، إذ تعرضت الشهيدة "ندى شوقي" في حي المعلا بالعاصمة عدن في 2012[24]، لإطلاق نار أثناء سيرها في الشارع الرئيسي، وتعرض الشهيد "سميح اليزيدي" لإطلاق رصاص أثناء محاولته إنقاذها. كذلك أصيبت القيادية البارزة في الحركة الوطنية الجنوبية، زهرة صالح، مع اثنين آخرين بانفجار قنبلة يدوية ألقيت عليهم في مدينة التوّاهي بعدن في أبريل 2014. الأمر لم يتوقف عند حدود عدن، فقد نالت مدينة الضالع ما لم تنله من الانتهاكات والمجازر أي مدينة أخرى في جنوب اليمن، إذ قتلت امرأة حامل وابنتاها لدى سقوط قذيفة أطلقها الجيش اليمني على منزلهن في الضالع[25].

وعلى المستوى الاجتماعي، فضلاً عن الثقافة القبلية وهيمنة النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية، وقمع النساء من خلال تكريس منطق السلطوية الذي ازداد بشكل أكبر نتيجة تغيّر الظروف السياسية والاجتماعية والدينية بعد حرب 1994، فهو أمر فاقم من معاناة المرأة اليمنية بشكل عام، وانتشرت ظاهرة العنف الأسري تجاهها، وازدادت بالمثل حالات زواج القاصرات.

ومن الجدير بالذكر، في تناول قضية زواج القاصرات من قبل النخب الدينية، كان البرلمان اليمني قد ناقش قانون لتحديد سن الزواج المناسب بـ 17 سنة للنساء، و18 سنة للرجال، وفي واقع الأمر هذا القانون لقي معارضة كبيرة ورفض من بعض التيارات الإسلامية، وقد أصدرت هيئة علماء اليمن التي يرأسها الداعية الإسلامي عبد المجيد الزنداني، بياناً ضد مشروع القانون اعتبرت فيه تحديد سن الزواج تحريما لما "أباحه الله". وقد رفض رجال الدين من أعضاء الكتلة البرلمانية، محمد الحزمي، وعبد الله العديني، وهزاع المسوري، سَن قانون لتحديد سِنّ الزواج المناسب لنفس الأسباب[26].

أما على سبيل المشاركة السياسية، فقد انخرطت معظم النساء الجنوبيات المستقلات والمتحزّبات وعلى وجه التحديد؛ في الحزب الاشتراكي اليمني، مع الحراك الجنوبي، ولاحقاً مع ثورة التغيير اليمنية التي انطلقت في 2011، وقامت ضد نظام حكم صالح. إذ شكّل حضور المرأة اليمنية في الشمال والجنوب مشاركة قوية غير

[22] فيديو لناشطة جنوبية، تتحدث عن إطلاق نار وغازات سامة، تعرضت لها مسيرة نسائية في عدن، 28 أغسطس 2014، https://www.youtube.com/watch?v=_B6VXSmQSiU&ab_channel=%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85

[23] جريمة مقتل الشهيدة "فيروز اليافعي" على يد قوات الاحتلال اليمني، 22 أكتوبر 2012، https://stcaden.com/news/7878

[24] تقرير: عام 2012 الأكثر دموية ومأساوية في عدن، كرم أمان، 2 يناير 2013، http://sahafaa.net/show947977.html

[25] مقتل امرأة حامل وابنتها بقصف للجيش جنوب اليمن، موقع 24، 18 يناير 2014.

[26] دراسة: أثر التوجه الديني على الرأي العام في اليمن.. خطورةُ فكر ودمار أجيال، فريدة أحمد، مركز سوث24 للأخبار والدراسات، https://south24.net/news/news.php?nid=835

معهودة في الساحات وفي مختلف مناطق اليمن. حتى أن نساء جنوبيات لم يشاركن في مسيرة الحراك الجنوبي، تحفزّن للمشاركة في ثورة التغيير إلى جانب نظيراتهن من النساء في الشمال، لمقاومة القمع وتهميش دور النساء الذي كن يتعرضن له لعقود طويلة.

غير أن عسكرة الثورة، وسيطرة "حزب الإصلاح اليمني" على معظم ساحات الثورة في صنعاء وتعز وعدن، وانضمام الجنرال "علي محسن الأحمر"، الذي يتهمه كثير من الجنوبيين بارتكاب مجازر وانتهاكات في حقهم، لاسيما في حرب 1994 على الجنوب، دفع معظم الجنوبيين رجالاً ونساءً لأن ينسحبوا، ويعودوا إلى ساحات الحراك الجنوبي المطالبة باستعادة دولة الجنوب السابقة.

حتى خلال مؤتمر الحوار الوطني، لم يكن لدى معظم النساء الجنوبيات اللاتي شاركن، موقف سياسي واضح يعكس مطالب الجنوبيين في استعادة الدولة السابقة. إذ قاطعت معظم أطراف الحركة الجنوبية فعاليات المؤتمر. وعلى الرغم أن مشاركة الجنوبيات في المؤتمر كانت معقولة مقارنة بما سواها من الفعاليات، إلا أنّ معظم الأسماء المشاركة كانت منتقاة وتتوافق مع المواقف السياسية المناهضة لمطالب (الاستقلال)، حسب منتقدين، وجميعها تصب في إطار معالجات القضية الجنوبية ضمن الوحدة بأي شكل من أشكالها، سواء (وحدة اندماجية) أو (اتحاد فيدرالي).

غير ذلك، فحجم مشاركة المرأة اليمنية (شمالاً وجنوباً) في مؤتمر الحوار؛ وعلى الرغم من أن نسبة مشاركتهن قاربت الـ 30%، وهي تعد نسبة كبيرة مقارنة بمشاركتهن الضئيلة في مختلف المراحل التاريخية المعاصرة بعد الوحدة اليمنية، ونتاج مساعي الضغط بمطلب "الكوتا" للمشاركة النسائية، غير أنّ انتقادات عديدة طالت المؤتمر فيما يتعلق بالآلية المنظمة للمشاركة فيه، وأن هذه النسبة الكبيرة المعبّرة عن مشاركة المرأة؛ إنما جاءت بسبب أن المؤتمر كان تحت الرعاية الأممية. ولو أنه كان تحت الرعاية السياسية اليمنية، لن يحصد هذه النسبة من المشاركة للنساء. وهذه الحقيقة أثبتتها السنوات التي تلت المؤتمر، لا سيّما بعد اندلاع الحرب الأهلية في اليمن منذ 2014، وما تلاها من تشكيلات حكومية أقصت النساء من المشاركة السياسية.

ثانياً: و اقع المرأة الجنوبية أثناء الحرب منذ 2014

كان من شأن سيطرة الحوثيين على صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وتوقيعهم على اتفاق "السلم والشراكة" مع المكونات والقوى السياسية الأخرى، أن يفاقم من حالة الانهيار السياسي، ويدفع لاحقا بهروب الرئيس اليمني،

عبدربه منصور هادي إلى عدن، على الرغم من تعيين حكومة "خالد بحاح" في 7 نوفمبر من نفس العام، التي ضمت في تشكيلتها (3) نساء، اثنتين من الشمال، وواحدة من الجنوب[27].

تطورات الأحداث لاحقا، تبدت في التخطيط المسبق لجماعة الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق، صالح، لاجتياح المناطق الجنوبية وتفجير حربا باتجاه عدن. أحكمت القوات الحليفة، حينها، قبضتها على أجزاء واسعة من عدن حتى مارس 2015 وسط مقاومة شعبية فردية واسعة. وفجر خميس 26 مارس 2015، انطلقت عمليات "عاصفة الحزم"[28]، التي شاركت فيها 10 دول عربية بقيادة السعودية، "لاستعادة الشرعية" إلى صنعاء.

- **انتهاكات تعرضت لها المرأة الجنوبية:**

وجدت المرأة الجنوبية نفسها وسط قتال لم تصنعه، لكنها اضطرت لأن تكون جزءاً منه لتنجو بنفسها، وحملت السلاح في عدن ومناطق أخرى في الجنوب إلى جانب الرجل، ونظّمت نقاط التفتيش، وتحمّلت مسؤولية توفير لقمة العيش أثناء غياب المعيل في جبهات القتال، وشكّلت خلايا إغاثية على مستوى مديريات العاصمة عدن، كما علّمت أبنائها في ظل غياب التعليم وإغلاق المدارس. وهو حال المرأة في الشمال بالمثل، إذ أن المرأة اليمنية بشكل عام عانت كثيراً قبل وأثناء الحرب. وقد صنّفت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر لها أواخر ديسمبر عام 2019، بأن اليمن أسوأ بلد للنساء في العالم[29].

وبحسب منظمة "رايتس رادار" لحقوق الإنسان[30]، رصد الفريق أرقام وإحصائيات موّثقة بأن 166 امرأة تتراوح أعمارهن بين (18-78) تعرضن لإصابات جرّاء **القنص** الذي مارسته جماعة الحوثي ضد النساء، وتوزعت أعداد المتضررات على 9 محافظات يمنية، من بينها ثلاث محافظات جنوبية.

المحافظة	عدد النساء
الضالع	18 حالة إصابة
عدن	6 حالات إصابة
لحج	3 حالات إصابة

[27] الحكومة المُشَكَّلة في تاريخ 7/11/2014، والتي ضمت ثلاث نساء، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/government/government/gov_2014.php

[28] الملك سلمان يطلق عملية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين، العربية نت، 26 مارس 2015، https://www.alarabiya.net/saudi-today/2015/03/26/

[29] Yemen: One of the Worst Places in the World to be a Woman، Amnesty international، 16 December 2019، https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2019/12/yemen-one-of-the-worst-places-in-the-world-to-be-a-woman/

[30] اليمن: النساء في مهب الحرب، تقرير حقوقي عن انتهاكات حقوق النساء خلال فترة الحرب، مارس 2020. https://rightsradar.org/media/pdf/reports/

أما **العبوات الناسفة والألغام الأرضية** التي زرعتها جماعة الحوثي، والتي تضررن منها نساء جنوبيات بجروح خطيرة وفقدن جراءها كل أو بعض أطرافهن العلوية والسفلية، كانت كالتالي:

المحافظة	عدد النساء
الضالع	13 حالة إصابة
عدن	4 حالات إصابة
لحج	إصابتين
شبوة	إصابة

كما ارتكبت جماعة الحوثي حسب منظمة "رادار"، مستخدمة سلاح الكلاشنكوف والرشاشات والمعدلات الخفيفة، انتهاكات بحق نساء جنوبيات تضرر عدد منهن بواقع:

المحافظة	عدد النساء
الضالع وعدن	12 حالة إصابة
لحج	6 حالات إصابة

أما القصف الحوثي العشوائي، فكانت نسبة نساء الجنوب المتضررات منه بواقع:

المحافظة	عدد النساء
عدن	72 حالة إصابة
الضالع	38 حالة إصابة

- **مشاركة المرأة على مستوى المجتمع المدني والسياسي:**

نشطت المرأة الجنوبية في أكثر من مجال مدني، سواء على المستوى الحقوقي من خلال رصدها للانتهاكات التي تتعرض لها النساء أثناء الحرب، والتوعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو تقديم الدعم النفسي للنساء المتضررات أثناء الحرب. فضلاً عن قيامها ببعض الأنشطة المتعلقة بأوضاع السجناء والمعتقلين، وغيره من الأنشطة الداعمة للمرأة والطفل. كما شاركت المرأة في المبادرات المجتمعية التوعوية التي قدمتها وقادت البعض منها، مثل التوعية بخطر المخدرات وخطورة انتشار الأسلحة بعد الحرب في المدن الرئيسية. بالإضافة لإنشائها مؤسسات ومبادرات هدفت لتعزيز السلام ودعم المجتمعات المحلية.

أما على مستوى المشاركة السياسية، وعلى الرغم من أنّ المرأة تتحمل التبعات الأكثر مأساوية في الحرب، وتتأثر حياتها بصورة بالغة، غير أنه غالباً ما يتم استبعادها كطرف فاعل يمكنه المشاركة في لعب دور أساس خلال

عمليات الوساطة أو مفاوضات بناء السلام. ومع ذلك فقد برزت عدة تكتلات وشبكات نسوية يمنية قبل وبعد حرب 2014، منها على سبيل المثال: "التكتل النسوي الجنوبي[31]"، و"شبكة التضامن النسوي[32]"، و"مجموعة التسعة[33]" وغيرها من المنظمات التي شددت على أهمية مشاركة المرأة في عملية بناء السلام.

غير أن أبرز التكتلات الفاعلة في جنوب اليمن، والتي أظهرت موقفاً سياسياً واضحاً إلى جانب نشاطها المدني، كان "التكتل النسوي الجنوبي"، ويضم في قوامه عدداً كبيراً من النساء الجنوبيات المستقلات والحزبيات. وتركّز هدفه على النهوض بواقع المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في الجنوب، خاصة بعد تضرر النساء الجنوبيات من تبعات حرب 1994، فضلاً عن مساعي التكتل ومطالباته للمشاركة في مفاوضات الحل الشامل للسلام في اليمن، بناءً على المرجعيات السياسية المعلنة في أدبياته، أسوةً ببقية الكيانات السياسية الجنوبية الأخرى المنبثقة عن الحراك السلمي في 2007. فضلاً عما سبق، فقد تشكلت تكتلات نسوية جنوبية في الخارج، منها شبكات في دول بريطانيا وألمانيا ومصر وغيرها، وجميع أنشطتها تصب في سياق مشاركة المرأة الجنوبية وتمكينها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

صورة 5: فعالية نسائية نظمتها اللجنة النسائية الجنوبية، برعاية المجلس الانتقالي الجنوبي، أبريل 2019 (الصورة: المجلس الانتقالي)

ينبغي الإشارة، إلى أهمية قرار مجلس الأمن رقم (1325)[34] الصادر عام 2000، الذي أُعتبر أول اعتراف رسمي من الأمم المتحدة بالدور الذي تضطلع به المرأة في مجال نشر السلام والأمن، وهو قرار يؤكد على حق المرأة

[31] إشهار التكتل النسوي الجنوبي في عدن، 10 فبراير 2017، https://alyoum8.net/news/2059

[32] شبكة التضامن النسوي، بداية النشاط 2013، https://www.womensolidaritynetwork.org/

[33] عن مجموعة التسعة النسوية، https://www.khuyut.com/blog/08-21-2020

[34] Landmark resolution on Women، Peace and Security ، https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/

بالمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بمرحلتي النزاع وما بعد النزاع، بما فيها المفاوضات والقرارات الناجمة عنها أو إدارة الحكم. وهو الأمر الذي تطالب المرأة اليمنية جنوباً وشمالاً بالمشاركة على أساسه في مفاوضات الحل النهائي للحرب في اليمن.

أما على مستوى مشاركة النساء الجنوبيات في الأحزاب أو على مستوى التمثيل في المجالس المحلية أو المواقع الحكومية، فالأرقام والاحصائيات تدل على نسبة ضئيلة جداً. فهناك تراجع ملحوظ لنشاط الأحزاب اليمنية التقليدية عموماً، مقابل صعود نشاط ودور الكيانات السياسية الأخرى غير الحزبية. على سبيل المثال: تراجع نشاط النساء في حزب "رابطة أبناء الجنوب العربي"، من حوالي (118) امرأة وفتاة في عدن، إلى عدد لا يتجاوز (25) عضوة فاعلة اليوم[35]. ويمكن قياس ذلك على بقية الأحزاب السياسية الأخرى، التي لم تتوفر أرقام دقيقة بشأن عدد عضوياتها النسائية، نتيجة صعوبة عملية الفرز بعد الحرب، وتوّزع عضواتها في عدد من المحافظات الجنوبية.

على مستوى الكيانات السياسية، منها "المجلس الانتقالي الجنوبي"، ولكونه الطرف السياسي الذي يمثل القاعدة الشعبية الأوسع في جنوب اليمن، فإن عدد العضوات في قوام هيئاته الأساسية يتوزع على النحو التالي:

اسم الهيئة	عدد النساء
هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي	3 عضوات من أصل 26 عضو.
الجمعية الوطنية الجنوبية	26 عضوة من أصل 303 عضو.
الهيئة الإدارية في الجمعية الوطنية	عضوتين من أصل 21 رئيس لجنة.

استناداً إلى هذه الحقائق، يُلاحظ أن عدد النساء قليل؛ مقارنة بعدد الرجال في الهيئات الرئيسية، على الرغم من بعض التعيينات لعدد من النساء في قوام هيئات المجلس الفرعية التي صدرت العام المنصرم، منها الدوائر الخارجية، بيد أن الأعداد لم تصل للمستوى المطلوب. مع ذلك، يمكن اعتبارها خطوة متقدمة في دعم مشاركة النساء وتمكينهن سياسياً. كذلك عملت كيانات سياسية جنوبية أخرى على تعيين عدد من النساء في قوام هيئاتها، إما كعضوات وإما كمتحدثة رسمية باسم الكيان؛ من ذلك على سبيل المثال " المجلس الأعلى للحراك الثوري الجنوبي"[36].

أما بالنسبة للتعيينات في حكومة المناصفة التي تم تشكيلها بعد "اتفاق الرياض" في 18 ديسمبر 2020، التي يرأسها معين عبدالملك، فقد غابت المرأة اليمنية على مستوى الشمال والجنوب عن تشكيلة الحكومة بصورة

[35] لقاء أجرته الباحثة في مركز سوث24، مع منال مهيم، عضو في حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، نوفمبر 2021.

[36] مجلس الحراك الثوري يعين زينة الغلابي ناطقاً باسمه، 19 يونيو، 2021، http://www.aljanoobalyoum.net/46834/

كاملة[37]. وهي المرة الأولى منذ عام 2001 يُعلن عن حكومة خالية من تمثيل المرأة. الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً واعتبرنه بعض النساء نكسة في التاريخ السياسي للمرأة في اليمن. وقد كان تبرير الحكومة لذلك؛ بأنّ القرار في اختيار الأطراف لممثليها خضع لاختيار الأحزاب والكيانات السياسية الأخرى. ورغم ذلك، ينبغي القول أن محافظ عدن، "أحمد حامد بن لملس"، كان قد عيّن ثلاث نساء جنوبيات كمدراء عموم للمكاتب التنفيذية لفروع الوزارات في محافظة عدن[38]. ولقت هذه القرارات استحساناً واسعاً لدى أوساط النساء في جنوب اليمن وعلى وجه الخصوص عدن.

واقع الحال، أنه وعلى الرغم من تراجع نسبة مشاركة النساء على مختلف الأصعدة خلال فترة النزاع، إلا أن مشاركتها بالدور الاستشاري لدى مكاتب المبعوثين الأمميين الثلاثة إلى اليمن كان لافتاً. وهو دور لطالما تم الإشادة به من قبل المبعوثين في إحاطاتهم أمام مجلس الأمن. فضلاً عن الدعوات المتكررة لأطراف النزاع اليمنية لشمل النساء في وفود مفاوضات السلام[39]. مع ذلك، تواجه مشاركة المرأة لدى مكاتب المبعوثين الأمميين انتقادات واسعة، في أن دورها لم يخرج عن الإطار الاستشاري، الأمر الذي يتطلب خروجها عن هذه الدائرة لدوائر أخرى مباشرة، وموازية لأطراف النزاع في محادثات السلام.

ثالثاً: تحديات التمكين وصعوباته

تواجه المرأة الجنوبية تحديات جمّة أفقدتها الثقة في القدرة على القيام بدور فاعل في مختلف مناحي الحياة العامة، لا سيما بعد اندلاع الحرب الأخيرة في 2014. واعتبرت قضية تمكين المرأة في جنوب اليمن ومشاركتها في الحياة السياسية على وجه التحديد، من القضايا الشائكة. وهذا الأمر لم يكن وليد اللحظة، بل كانت معضلة واجهتها المرأة على مر العقود الماضية التي سبقت الحرب.

يمكن القول في هذا الإطار، أنّ طبيعة المجتمع الجنوبي بعد الوحدة اليمنية تغيّر، وغلب عليه الطابع الديني والأبوي بصورة بالغة، الأمر الذي أحال الأدوار الرئيسية للرجال منها السياسية والاقتصادية ودوائر صنع القرار بشكل عام، وتمّ إقصاء نسب عالية من النساء وإمكانية تولهن مناصب سياسية. على الرغم من الحضور الباهت لعدد قليل منهن، غير أنّ الغالبية العظمى وإن خاضت غمار الحياة العامة فنشاطاتها تتركز على المسائل المتعلقة بالمرأة.

[37] الإعلان عن تشكيل الحكومة اليمنية برئاسة معين عبد الملك، 18 ديسمبر 2020، https://www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2020/12/18/

[38] المحافظ لملس يعين ثلاث نساء في مناصب كبيرة بعدن، https://gulf365.com/alymn-news/9799338/

[39] بيان صحافي مشترك صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، https://osesgy.unmissions.org/ar/

- **بين الصعوبات وتحديات التمكين (لقاءات) لنساء جنوبيات:**

وفي سياق النقاش حول التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة الجنوبية تقول عضو فريق الحوار الجنوبي، د. نازلين أحمد عمر: "نسعى في منتدى المرأة الجنوبية في بريطانيا المشاركة بشكل أوسع في مختلف الفعاليات والوقفات الاحتجاجية والأعمال الخيرية. كما نريد أن تكون لنا بصمة في القرار السياسي." وتعتقد عمر أنّ المعاناة متواجدة "لدى الطرفين الرجل والمرأة في الجنوب، نتيجة التهميش الذي طال الجميع بعد الوحدة". وترى أنّ "المرأة الجنوبية في الخارج تسعى لأن يكون لديها تأهيل ودعم، خاصة في المفاوضات والحوار السياسي وكل ما يؤهلها لعملية بناء السلام."

ووفقا للدكتورة نازلين "تمثّل المشاركة السياسية أرقى تعبيرات الديمقراطية ومظهر أساسي من مصادر المواطنة ومن أهم مكونات الدولة الوطنية الحديثة التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات."

وعدّدت عمر أبرز المعوقات التي تواجه المرأة "كالموروث الثقافي والاجتماعي والتربوي، غياب الدعم والتشجيع الأسري في المشاركات بالمنظمات والجمعيات وفي الحياة العامة، قلة المشاركات النسائية في العمل السياسي بسبب التخوف من الاحتكاك بالسلطات الرسمية والجماعات الدينية، عدم وعي النساء بأهميتهن في المشاركة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى عدم إعطاء المرأة الفرص في صنع القرار".

وأشارت إلى "أن بعض النظم السياسية استخدمت ملف المرأة كأداة في الدعايات السياسية خلال الانتخابات، لكسب تأييد النظام والقانون الدولي لتحقيق أهداف محددة."

عائشة عبادل

ومن ناحية عدم الاهتمام بمشاركة المرأة على مختلف المستويات، تقول "عائشة عبادل"، وهي ناشطة سياسية ورئيسة التكتل النسوي الجنوبي، "إنّ قضية النساء مثل قضايا أخرى كثيرة لا يعيرها أحد أهمية، لأنها لا تأتي بأي مردود مادي يعود للآخرين بالمنفعة الخاصة. نحن كنساء عالقات في مجتمع ذكوري يقمع المرأة، وفي نفس الوقت فقد كل المقومات لأن يكون قادر على البناء وتحقيق العدالة والسلام". "دائماً ما توضع المبررات أن ليس هذا الوقت للنظر بمطالب النساء وهذه باعتقادي نظرة دونية للمرأة. كما أن استبعاد النساء يعطل الاستفادة من إمكانيات نصف المجتمع، ويعرقل التعرف على مطالب واحتياجات النساء ويمنعهن من المشاركة في العمليات الأساسية لوضع الدستور وخارطة الطريق وبناء السلام، وكذلك الهياكل السياسية والاقتصادية وكل ما يتعلق ببناء البلد"[40].

[40] عائشة عبادل، مقابلة أجرتها الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 5 نوفمبر 2021.

وبالإشارة للتهميش الذي تعانيه المرأة في الجنوب، تقول "منال مهيم"، وهي رئيسة مؤسسة المستقبل للتأهيل وتنمية الوعي والقدرات، وعضوة لجنة تنفيذية بحزب الرابطة، "أنّ النساء شركاء في بناء هذا الوطن، باعتبارهن عمود أساس في بناء وتطوير الأوطان، حيث لا يكتمل البناء إلا بهذا العمود ولا يقوى على البقاء إذا غاب أو ضعف هذا العمود، لأننا أصحاب حق أصيل في تقرير مصير هذا الوطن واختيار مساره، نحن من يدفع ثمن باهظ بفقد الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن ثمنا للبناء والتحرر، فليس من الإنصاف أن نجد التهميش في كل مناحي الحياة."

وفي سياق الدور الذي لعتبه المرأة الجنوبية في شتى الاتجاهات، تُشير مهيم إلى أنّ "المرأة الجنوبية ساهمت في اللجان الأمنية بساحات النضال والفعاليات الوطنية والنشاطات الثورية، باعتبارها الركيزة الأساسية والرائدة في مجالات التوعية والإرشاد والتوجيه السليم في التصدي ومناهضة التطرف والعنف وإحلال السلام للحد من الأعمال التخريبية التي تفاقم مشكلات الانفلات الأمني وعدم الاستقرار". "وبالرغم من كل هذه التضحيات؛ إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب ومازالت الفجوة كبيرة بين الطموحات والآمال التي يمكن تقليصها من خلال العلاقة التبادلية بين المرأة والاستقرار[41].

منال مهيم

ومن أجل تكثيف جهود النساء الجنوبيات على مختلف الأصعدة والمجالات ترى رئيسة مؤسسة المستقبل بأهمية "تنفيذ حزمة من البرامج التوعوية والتثقيفية الموجهة للمرأة بهدف توعيتها بحقوقها وسبل الدفاع عنها، لأنّ تغييب النساء في أي مرحلة بما فيها مرحلة الانتقال نحو بناء الدولة وتعزيز الديمقراطية مقلق، إذ يجب أن يكنّ حاضرات بالشكل والأسلوب المناسبين مع جهودهن وتطلعاتهن والابتعاد عن خدمة مصالح سياسية ضيقة لا تلبي طموحات وتطلعات شعب الجنوب وهدفه في التحرير والاستقلال وبناء دولة الجنوب الفيدرالية[42]. "

وفي الحديث عن الصعوبات التي تواجهها المرأة الجنوبية في مجتمعها، تُشير "خلود محمد" وهي مديرة إدارة تعليم الفتاة بمكتب التربية والتعليم في محافظة شبوة لقضية "انعدام الأمان بسبب القتل الذي أصبح مباح خلال فترة الحرب التي نواجهها كنساء في شبوة. " كذلك تُشير للصعوبات التي تمارسها القوات الأمنية من خلال عمليات "التحقيق مع المرأة التي تسافر لوحدها بدون رجل. وهذه المسائلة

خلود محمد

[41] منال مهيم، مقابلة مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 7 نوفمبر 2021.

[42] منال مهيم، المصدر السابق.

ترهقني في أحيانٍ كثيرة واعتبره عائق أمام عملي ونشاطاتي أثناء تنقلاتي بين المحافظات بحكم عملي"[43].

وعلى الصعيد الوظيفي ترى خلود أنّ "الطابع الذكوري يغلب على أهم المناصب التي هي بدرجة مدير عام وأرفع، بغض النظر عن الكفاءات والمؤهلات. وعلى الرغم من أنّ كفاءتي ومؤهلاتي تعطيني الحق في أن أكون بدرجة مدير عام، إلا أنه بسبب نظرة المجتمع وأهمية مبدأ العيب على بقية الاعتبارات الأخرى، فإنّ أكثر مركز نستطيع الوصول إليه هو مديرة إدارة، أو أنّ بعض المواقع المهمة تُمنح لاحقاً للنساء بعد أن يأخذ الرجال المواقع الأكثر أهمية"[44].

سناء مبارك، وهي طبيبة وكاتبة وناشطة سياسية، ترى أنّ "أكبر الصعوبات على المستوى المحلي، هو التصادم مع المجتمع الذي يعامل المرأة بكثير من التعنت، وخصوصاً التي شبت عن الطوق، والنظرة العامة للمرأة التي خرجت من بلدها وتعيش بمستوى من الحريات والانفتاح. ومن ضمن هذا السياق يأتي التهميش للمرأة"[45].

وحول معاناة النساء المغتربات في الخارج وعن إسقاط حقهن في التحدث أو التمثيل، تقول سناء مبارك: "يقال دائماً من الضروري أن تعيش معاناتنا من أجل أن تشعر بنا وتنقل واقعنا، وهذه فكرة مخاتلة جدًا، لأن المفترض أن الدافع وراء الاهتمام بقضية هو المبدأ والانتماء، وبالتالي يحدث كثير من التهميش تحت هذه اليافطة. كما لا ننسى أيضاً أن المجتمع الذي تقل فيه الفرص؛ يحدث فيه نوع من الاستئثار. بمعنى أن هناك نوع من المحاصصة في العمل العام وخصوصا مسألة التمثيل، شللية ومحاباة وفساد. والمفترض أن الجهات المستقلة أو الداعمين الدوليين أو المنظمات الإنسانية والحقوقية هي أجهزة رقابية على الفساد المحلي، ولكنها للأسف هي نفسها غارقة فيه تماماً".

سناء مبارك

وتشير "مبارك" أن "هناك انعدام تام للثقة في الكفاءات النسائية المحلية، وسوء توزيع للمهام، حيث من الممكن أن يوضع رجل في مركز معين وهو يحمل ربع مستوى كفاءة أو مؤهلات امرأة فقط، لأن له رصيد نضالي أو معارف أو شهرة على وسائل التواصل"[46].

وعن تحديات وصعوبات فارق السن، قالت بشرى السعدي، وهي ناشطة حقوقية واجتماعية، ورئيسة "جمعية معاً نرتقي"، وعضو مؤسس جنوبيات من أجل السلام، بمحافظة أبين جنوب اليمن: "هناك صعوبات كبيرة على الشابات، والعمل لا يؤهلهن لفرص أوسع، ليس من المجتمع الخارجي بل من المجتمع المحلي نفسه. إذ لا ينظر المجتمع المحلي للكفاءة، بل ينظر لفارق السن. كما أن

[43] خلود محمد، مقابلة مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 10 نوفمبر، 2021.

[44] خلود محمد، مصدر سابق.

[45] سناء مبارك، مقابلة مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 4 نوفمبر 2021.

[46] سناء مبارك، مصدر سابق.

نشاط المرأة في أبين يساوي صفر. هناك محسوبية وانتقائية في اختيار المرشحات لأي نشاط أو فعالية أو ورشة تدريبية، المرأة الأبينية مهمّشة بشكل كبير، خاصة إن كانت مستقلة وليس لديها موقف سياسي محدد مع أي طرف"[47].

بشرى السعدي

تجدر الإشارة إلى أن بشرى، كان لها دور كبير في إيقاف المواجهات التي جرت في شقرة بأبين بشهر يوليو 2020، من خلال عقدها لعدد من اللقاءات مع أطراف النزاع على خطوط النار، بين "القوات الحكومية" وقوات "المجلس الانتقالي الجنوبي" و"اللجنة السعودية". وكانت المبادرة تهدف لإيجاد أدوار سلام وحملات مناصرة تعمل على إيقاف المواجهات بين الأطراف، للتخفيف من حجم المعاناة التي تعانيها أبين على وجه التحديد. وبالفعل، تم إعلان هدنة وتم إعلان لجان لمتابعة الوضع في المنطقة، واستقر الأمر في شقرة تدريجياً.

وتقول السعدي في هذا الإطار، "إن ذهاب امرأة لمنطقة حرب ومواجهات، غيّر وجهة نظر الكثيرين عن نساء أبين، وهو يدل على قوة المرأة ورغبتها الحقيقية في تغيير واقع المجتمع هناك. وكان من واجباتي كشابة من أبين أن أسلّط الضوء على معاناة شقرة وباقي مديريات المحافظة خلال فترة النزاع، من أجل تقديم العون والدعم لها ولسكانها[48].

هند عميران

وفي سبيل الحديث عن تهميش دور النساء الجنوبيات، تقول "هند عميران"، وهي ناشطة حقوقية، وعضو مؤسس ومشارك في المجموعة الجنوبية المستقلة، "هناك إقصاء وتهميش ممنهج للنساء على الرغم من أنهن يمكن أن يخلقن حل لهذا الصراع وإيجاد أمن وسلام وتنمية مستدامة. نحن نعيش في مجتمع ذكوري لا يتقبل وجود المرأة كشريك، وعندما نجادلهم بهذا الإقصاء، دائماً ما تكون الأعذار المسبقة جاهزة، بأن ليس هذا وقت النساء"[49].

وتتفق عميران من أنّ مشاركة المرأة في الأحزاب الموجودة على الأرض أو الحكومة المشكلة أخيراً، هو صفر مشاركة. "وإن وجدت نساء في مواقع معينة، دائماً ما يُقابل ذلك بنوع من المقارنات والتساؤلات عن مدى أهليّتها لهذا المنصب أو ذاك". لذلك ترى "أنّ التوقيع على اتفاقية (السيداو)، وقرار مجلس الأمن (1325) الذي حث الدول الأعضاء على ضرورة زيادة

[47] بشرى السعدي، لقاء مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 6 نوفمبر 2021.

[48] بشرى السعدي، مصدر سابق.

[49] هند عميران، لقاء مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 13 نوفمبر 2021.

تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار، يستوجب من أطراف النزاع شمل المرأة ضمن أي عملية تسوية"[50].

أما على مستوى تواجد النساء في مسارات السلام، تقول "عميران"، "نريد أن نكون متواجدات في المسار الأول، وليس في المسارات الأخرى. نريد أن يكون لنا وجود في الهيئات الحكومية ومع أطراف النزاع على نفس الطاولة. ونتأمل كمنظمات نسوية أن تصل أصواتنا للمبعوث الأممي الجديد (هانز غروندبرغ)، للضغط على أطراف النزاع من أجل إشراك النساء في عملية بناء السلام"[51].

أروى المفلحي

تتحدث "أروى المفلحي"، وهي منسقة شؤون المرأة في شركة مصافي عدن، بأنّ "العوامل التي خلقتها الحرب وفرضها الوضع القائم، جعل من المرأة أن تتنحى جانباً ليُفرض وضع ذكوري حسب مبدأ (ما تحتمه المرحلة). لهذا نجد أن ليس لها وجود في الحكومة، وتواجدها في الأحزاب السياسية ليس مؤثر، وإن وجد ليس بالنسبة المرجوّة. أما إذا سألنا أين ما تقره القوانين من نظام الـ 30% (الكوتا النسائية)، يكون الرد بأننا في مرحلة حرب، والحرب تفرض قوانينها"[52].

وتشير المفلحي، إلى أنّ "المرأة الجنوبية لم تظهر في مباحثات ومحادثات السلام بشكل كبير، رغم وجود نساء جديرات وقادرات على إدارة مباحثات رسمية رفيعة المستوى. وإن ظهر اسم امرأة على جدول المباحثات، فهو لا يعدو عن كونه حضور هامشي وشكلي، وليس على طاولة فِرق أطراف النزاع الرئيسية"[53].

وترى المفلحي أنّ "التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة الجنوبية كبيرة جداً، منها تحديات نفسية واجتماعية ومادية، وهو الأمر الذي يجعلها تتحمل أعباء فوق طاقتها، وبالذات في ظل تدهور الأوضاع المعيشية في مختلف النواحي".

الخاتمة:

مما سبق من عرض سردي تاريخي لدور المرأة في جنوب اليمن، منذ مرحلة الاستعمار البريطاني إلى ما تلاها بعد عام 1976، من مرحلة صعود خلال فترة اليمن الجنوبي "اليمن الديمقراطية الشعبية"، ثم انخفاض لأدوارها

[50] هند عميران، مصدر سابق.

[51] هند عميران، مصدر سابق.

[52] أروى المفلحي، لقاء مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 28 نوفمبر 2021.

[53] أروى المفلحي، مصدر سابق.

بعد الوحدة اليمنية عام 1990، يتضح أنّ مسألة تمكينها ارتبطت بمستوى الأنظمة السياسية التي عاشت فيها، ومدى تغلغل الثقافة التقليدية والراديكاليات الدينية التي نشأت في مجتمعاتها المحلية، خاصة بعد عودة الإسلاميين المتشددين من حرب أفغانستان إلى اليمن، وارتباطهم سياسياً بنظام الحكم لأكثر من ثلاثة عقود.

كما أنّ التغييرات السياسية والدينية والمجتمعية التي حدثت بعد عام 1990، أثّرت على واقع المرأة في جنوب اليمن، وتسببت لها بتراجع ملحوظ في المشاركة على مستوى الحياة العامة بمختلف مجالاتها.

ومما تم ملاحظته من خلال المقابلات التي أُجريت مع مجموعة من النساء في جنوب اليمن، أنّ هناك إقصاء وتهميش ممنهج لدور المرأة وحضورها. غير ذلك، دائماً ما يتم استحضار فكرة النقاش التي تعبّر عن أن مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً في الوضع الراهن للأزمة في اليمن، هي فكرة مبالغٌ فيها ويجب تأجيل الحديث بشأنها.

ويمكن حصر **النتائج** المتحصّل عليها من الورقة البحثية بالآتي:

- إنّ الظروف والتحولات السياسية في اليمن ابتداءً بالوحدة اليمنية وانتهاءً بالحرب الأخيرة 2014، أعاقت بشكل كبير تقدم المرأة الجنوبية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- أن هناك إقصاء وتهميش واضح للمرأة اليمنية بشكل عام جنوباً وشمالاً، على الرغم من توقيع اليمن على اتفاقيات وقرارات أممية تدعم مشاركة النساء وتمثيلهن أسوةً بالرجال، أثناء فترة النزاع وما بعده.
- أثبتت الوقائع أنّ المرأة أكثر التزاماً وجدية من الرجل ببناء مسارات عملية السلام وإعادة الإعمار خلال فترة النزاع. وكان للمرأة في مناطق جنوب اليمن دور كبير في هذا الإطار، من خلال نشاطاتها المتواصلة على المستوى الداخلي والخارجي.
- أنّ قوة حضور النساء الجنوبيات في التكتلات والشبكات النسوية، وتنوع طرق مشاركتهن في الحياة العامة، يعزّز بدرجة كبيرة من دورهن خلال الفترة الانتقالية فيما بعد الحرب، وكذا يؤثر عملهن وخبرتهن على مسار العملية السلمية.
- أنّ عدم استيعاب الكفاءات النسائية الموجودة حالياً على الأقل، والاستفادة من فعالية مشاركتهن وخبراتهن كأحد الأطراف الرئيسية على طاولة المفاوضات، يؤخّر من عملية السلام، وبالتالي الاستقرار والأمن.

ومن خلال ما سبق، يمكن الخروج بعدد من **التوصيات**:

- الضغط على أطراف النزاع والمبعوث الأممي الجديد "هانز غروندبرغ"، بأن يتم إشراك النساء ودعم تمثيلهن في مفاوضات الحل الشامل للسلام لليمن، بما في ذلك النساء الجنوبيات وبشكل مُناصف يوازي نظيراتهن من النساء في شمال اليمن.

- أهمية الضغط على النساء الجنوبيات المتواجدات في مراكز صنع القرار راهناً، بأن يكون لديهن المسؤولية في التأثير على الدفع بمشاركة النساء الأخريات، حتى يكون لهن أولوية في المرحلة السياسية المقبلة.
- تسخير الإعلام الجنوبي بأن يلعب دور تنويري من خلال توظيف الرسالة الإعلامية في توعية المجتمع، بما يساهم في تغيير الأنماط السائدة عن النساء واقتصارها على أدوار معينة فقط.
- التأكيد على توعية جميع شرائح المجتمع في جنوب اليمن، بأن الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب النساء عن الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مساندة الجهات الإقليمية والدولية للمنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية الجنوبية المهتمة بعمل أبحاث حول مشاركة المرأة وتمكينها على مختلف الأصعدة، وتأثير هذا الدعم على عملية صنع القرار والبيئة التي تتم فيها هذه العملية.
- تأسيس قاعدة بيانات عن وضعية المرأة في أجهزة صنع القرار المختلفة في جنوب اليمن، من أجل دعم حضورها بشكل أوسع.
- من المهم تحضير جيل من النساء الجنوبيات القادرات على التأثير والحضور، بحيث يستطعن تحقيق إنجازات وفتح قنوات اتصال مع خبرات محلية وخارجية تدعم حقوقهن ومطالبهن.
- ألا تحصر المرأة الجنوبية نفسها في قضاياها فقط، بل تبدأ المشاركة في قضايا أخرى متنوعة تفتح لها آفاق أوسع للتمكين والمشاركة.
- دراسة وضع النساء ونشاطهن وفعاليتهن وفق احتياجات المناطق، ومحاولة استيعاب النساء من مناطق مختلفة في إطار المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية وغيرها، بمعنى عدم التركيز على محافظات بعينها على حساب تهميش محافظات أخرى.
- إن تمكين المرأة الجنوبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يضمن تمثيل مطالبها ومطالب المهمشين الآخرين في مجتمعها المحلي، ويجعل عملية صنع القرار أكثر تجاوباً مع احتياجاتها واحتياجاتهم بالمثل.

المراجع:

1- دعرة سعيد بطلة الثورتين، المنتصف، 14 أكتوبر 2020، https://www.khlaasa.net/news637376.html

2- مقتطفات من المعرض التوثيقي الأول الذي أقامه التكتل النسوي الجنوبي في عدن 2021، وشاركه التكتل في ألمانيا للتعريف عن دور النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية في جنوب اليمن.

3- المرأة اليمنية.. وملحمة الانتصار في حرب التحرير لتحقيق الاستقلال، رجاء عاطف – زهور السعيدي، صحيفة الثورة، 14 أكتوبر 2017، http://althawrah.ye/archives/497050

4- فتيات عدن في مواجهة الاستعمار، خيوط، 14 اكتوبر 2020، https://www.khuyut.com/blog/aden-girls-occupation

5- Susanne Dahlgren ،Revisiting the Issue of Women's Rights in Southern Yemen https://journals.openedition.org/cy/2039

6- التحفظات على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، 2 نوفمبر 2004، https://www.amnesty.org/ar/wp-content/uploads/sites/9/2021/06/ior510092004ar.pdf

7- مشاهد مصورة للمرأة في الجنوب قبل تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990، https://www.youtube.com/watch?v=7sk4J1WX5sI&t=9s

8- حقوق المرأة الجنوبية قبل الوحدة اليمنية، نبيهة صالح، الاتحاد العام لنساء مصر، 23 يناير 2017.

9- الاستفادة القصوى من الحيز المتاح، أفراح ناصر، معهد جوته الألماني، https://www.goethe.de/prj/ruy/ar/fra/21549306.html

10- نساء عدن يتحسرن على حريات ضاعت مع الوحدة، رويترز، 23 يناير 2010، https://www.reuters.com/article/oegtp-yemen-women-ah1-idARACAE60M03W20100123

11- المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، معد يكرب الهمداني، الدار المحمدية الهمدانية، ط2، ص74، 2010.

12- قانون الأحوال الشخصية في اليمن لعام 1992، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11351

13- فيديو لناشطة جنوبية، تتحدث عن إطلاق نار وغازات سامة، تعرضت لها مسيرة نسائية في عدن، 28 أغسطس 2014، https://www.youtube.com/watch?v=_B6VXSmQSiU&ab_channel=%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85

14- جريمة مقتل الشهيدة "فيروز اليافعي" على يد قوات الاحتلال اليمني، 22 أكتوبر 2012، https://stcaden.com/news/7878

15- تقرير: عام 2012 الأكثر دموية ومأساوية في عدن، كرم أمان، 2 يناير 2013، http://sahafaa.net/show947977.html

16- مقتل امرأة حامل وابنتها بقصف للجيش جنوب اليمن، موقع 24، 18 يناير 2014.

17- دراسة: أثر التوجه الديني على الرأي العام في اليمن.. خطورةُ فكر ودمار أجيال، فريدة أحمد، مركز سوث24 للأخبار والدراسات، https://south24.net/news/news.php?nid=835

18- الحكومة المُشَكَّلة في تاريخ 7/11/2014، والتي ضمت ثلاث نساء، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/government/government/gov_2014.php

19- الملك سلمان يطلق عملية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين، العربية نت، 26 مارس 2015، https://www.alarabiya.net/saudi-today/2015/03/26/

20- Amnesty international،Yemen: One of the Worst Places in the World to be a Woman ، 16 December 2019، https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2019/12/yemen-one-of-the-worst-places-in-the-world-to-be-a-woman/

21- اليمن: النساء في مهب الحرب، تقرير حقوقي عن انتهاكات حقوق النساء خلال فترة الحرب، مارس 2020. https://rightsradar.org/media/pdf/reports/

22- إشهار التكتل النسوي الجنوبي في عدن، 10 فبراير 2017، https://alyoum8.net/news/2059

23- شبكة التضامن النسوي، بداية النشاط 2013، https://www.womensolidaritynetwork.org/

24- عن مجموعة التسعة النسوية، https://www.khuyut.com/blog/08-21-2020

25- Peace and Security،Landmark resolution on Women ، https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/

26- لقاء أجرته الباحثة في مركز سوث24، مع منال مهيم، عضو في حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، نوفمبر 2021.

27- مجلس الحراك الثوري يعين زينة الغلابي ناطقاً باسمه، 19 يونيو، 2021، http://www.aljanoobalyoum.net/46834/

28- الإعلان عن تشكيل الحكومة اليمنية برئاسة معين عبد الملك، 18 ديسمبر 2020، https://www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2020/12/18/

29- المحافظ لملس يعين ثلاث نساء في مناصب كبيرة بعدن، https://gulf365.com/alymn-news/9799338/

30- بيان صحافي مشترك صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، https://osesgy.unmissions.org/ar/

31- عائشة عبادل، مقابلة أجرتها الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 5 نوفمبر 2021.

32- منال مهيم، مقابلة مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 7 نوفمبر 2021.

33- خلود محمد، مقابلة مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 10 نوفمبر، 2021.

34- سناء مبارك، مقابلة مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 4 نوفمبر 2021.

35- بشرى السعدي، لقاء مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 6 نوفمبر 2021.

36- هند عميران، لقاء مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 13 نوفمبر 2021.

37- أروى المفلحي، لقاء مع الباحثة لمركز سوث24، تاريخ 28 نوفمبر 2021.

ملحق:

الاتفاقات التي وقعت عليها اليمن فيما يخص قضايا المرأة والقضايا الاجتماعية الأخرى وصادقت عليه:

- اتفاقية اليونسكو ضد التمييز في التعليم 1960.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (100) بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية 1976.
- اتفاقية حظر البغاء واستغلاله.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1984.
- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة 1987.
- اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج 1987.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للمرأة 1987.
- الاتفاقية العربية رقم (5) بشأن المرأة العاملة 1988.
- التمييز في الاستخدام والمهنة 1989.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (156) بشأن تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين.
- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص 1989.
- مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1994.
- خطة ومنهاج عمل (بكين) 1995.
- اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية 2002.

نساء جنوب اليمن:

تحديات وصعوبات التمكين

فريدة أحمد

باحثة وزميلة مقيمة في مركز سوث24 للأخبار والدراسات

"الآراء الواردة في هذه الورقة تعكس رأي المؤلف"

SOUTH24.NET

جميع الحقوق محفوظة لـ

مركز سوث24 للأخبار والدراسات